

Distr.: General  
25 January 2001  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والأربعون

٦-١٦ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذهما

تقرير الأمين العام

إضافة

حالة المرأة والفتاة في أفغانستان

موجز

عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٠، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة الراهنة للمرأة والفتاة في أفغانستان في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واستمرار الصراع، والمراسيم التمييزية الصادرة عن سلطات طالبان. كما يتضمن التقرير معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة في أفغانستان لتحسين وضع المرأة والفتاة في أفغانستان، على النحو الموصى به في قرار المجلس. ويبين التقرير أيضاً المجالات التي يلزم فيها بذل جهود إضافية.

\* E/CN.6/2001/1



## أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم بموجب الفقرة ١٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٠ المتعلق بحالة المرأة والفتاة في أفغانستان، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وفي ذلك القرار، أعرب المجلس عن بالغ القلق لاستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة في جميع مناطق أفغانستان، وأدان استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمرأة والفتاة. وشجع المجلس الجهود المتواصلة المبذولة في إطار البرامج التي تتلقى مساعدة من الأمم المتحدة في أفغانستان لتشجيع اشتراك المرأة في تلك البرامج وضمان استفادة المرأة منها على قدم المساواة مع الرجل. وحث المجلس، في ذلك القرار، على كفالة استناد جميع أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها المساعدات الإنسانية، إلى مبدأ عدم التمييز، ومراعاتها للمنظور الجنساني، وسعيها الفعال لتعزيز اشتراك كل من المرأة والرجل، طبقاً لإطار العمل الاستراتيجي لأفغانستان.

٣ - وفي ذلك القرار أيضاً، أشار المجلس بالتحديد إلى البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقضايا الجنسانية، التي قامت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وناشد جميع الدول والمجتمع الدولي تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة<sup>(١)</sup>.

٤ - وهذا التقرير، الذي يستند إلى مصادر متنوعة عدة، منها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>، يقدم معلومات أساسية (الفرع الثاني). وتقييماً لحالة المرأة والفتاة في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة (الفرع الثالث). كما يتناول (في الفرع الرابع) التقدم الذي أحرزته مؤسسات

الأمم المتحدة في تنفيذ النهج المبني للقضايا الجنسانية الوارد في إطار العمل الاستراتيجي لأفغانستان وفي تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقضايا الجنسانية.

## ثانياً - معلومات أساسية

٥ - تغطي حالة المرأة والفتاة، إبان الصراع المسلح وغيره من أشكال الصراع، باهتمام دولي متزايد. فقد أبدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تفهماً متزايداً، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والقطري، لتباين آثار الصراعات على المرأة والفتاة، حيث أبدت وعياً متزايداً بضرورة كفالة حقوقهما وتلبية احتياجاتهما إبان الصراعات. كما أبدت تفهماً واضحاً لدور المرأة في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام، وإعادة بناء المجتمع بعد إنهاء الصراع، ولأهمية التركيز على مجال الاهتمام الحاسم بمنهاج عمل ييجن المتعلق بالمرأة والصراع المسلح.

٦ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، أصدر مجلس الأمن قراراً تاريخياً يتضمن كافة مداولاته قضايا المرأة والفتاة، لا كضحيتين للصراع المسلح فحسب، وإنما كذلك كعاملين بناءين في إحلال السلام. وأكد المجلس على تكافؤ فرص تمثيل المرأة واشتراكها الكامل في أجهزة السلطة، وأبرز أهمية العمل على اتباع سياسة إيجابية معلنة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة السياسات والبرامج، مع السعي إلى فض الصراعات المسلحة أو غير المسلحة<sup>(٣)</sup>. وفي جلسته المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بشأن الحالة في أفغانستان، انصب اهتمام المجلس على السياسات التمييزية المتبعة ضد المرأة الأفغانية، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان. وفي بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن<sup>(٤)</sup>، أدان



٢٠٠٠. ومن السمات الهامة لأعمال الهجوم التي شهدتها عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تعدد استهداف المدنيين. ورغم أن الشعب الأفغاني بأسره يزرع تحت وطأة الصراع المسلح، فإن معاناة المرأة والفتاة تفوق كل معاناة. فقد تحملت المرأة الأفغانية المشاق الجسام طوال سنوات الصراع. كما تعرض الشعب، بنسائه وأطفاله، للقصف العشوائي بالقنابل، واستهدف عمداً بالعنف، وتعرضت حقوقه كبشر لطائفة كبيرة من الانتهاكات، حسبما ورد في سلسلة التقارير المقدمة من السيد كمال حسين، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان<sup>(٥)</sup>. ففي إحدى الدراسات، يرد أن أكثر من ٧٦ في المائة من وفيات الإناث خلال الحرب جاءت نتيجة لعمليات القصف الجوي بالقنابل<sup>(٦)</sup>. وفي دراسة استقصائية أجرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام ١٩٩٩، أوضحت الردود الواردة من بعض الأفغان المشتركين في الدراسة أن ٨٣ في المائة من الأهالي اضطرتهم الحرب إلى ترك ديارهم. وأفاد ٥٣ في المائة بأن فرداً من أقاربهم الأقربين قد قُتل إبان الصراع. وأفاد ١٦ في المائة بعلمهم بتعرض بعض الإناث للاغتصاب<sup>(٧)</sup>.

١٠ - والعادات والتقاليد في أفغانستان مطبوعة بالتحفظ منذ القدم، وهي تتسم بالاختلاف الشديد بين دور الرجل ودور المرأة، حيث نجد أن البت في الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقصور، في معظمه، على الذكور. وقد أدت سيطرة حركة طالبان إلى تفاقم حالة المرأة. فمعظم أعضاء حركة طالبان يؤمنون بأن على الدولة أن تحفظ كرامة الأسر وشرفها وأن تكفل للمرأة أمنها الشخصي. كما أن تفسير الإسلام تفسيراً مغالياً في التحفظ، للمبادئ والتقاليد التي تقصر زعامة القبيلة على الرجل، وترسيخ التمييز بين الجنسين كعرف مقبول، تمثل كلها عوامل انعكست في مجموعة من القوانين (المراسيم) التشريعية التي أضرت بالمرأة.

المجلس الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمرأة والفتاة، بما في ذلك جميع أشكال التمييز ضدهما، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة طالبان. ودعا المجلس كافة الأطراف، ولا سيما حركة طالبان، إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بوقف جميع انتهاكات حقوق المرأة. وخلال المناقشة، طلب المجلس إلى المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة أن ترد على بعض الأسئلة المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

٧ - وفي المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن "المرأة والسلام والأمن"، أبرز المتكلمون أهمية دور المرأة كشريك مكافئ للرجل في صنع السلام وبنائه. وفي أعقاب تلك المناقشة، صدر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يعد بمثابة خطوة جديدة نحو تعزيز دور المرأة في صنع السلام وعمليات السلام.

٨ - وعلى الرغم من الضغوط الدولية التي تمارس على أطراف الصراع الأفغانية، والتدابير المتخذة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة، ورغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات المقدمة للمعونة لتحسين حالة المرأة والفتاة في أفغانستان، فلم يطرأ على الحالة العامة تحسن ملحوظ. ذلك أن أي مناقشة للعوامل المتصلة بحالة المرأة والفتاة في أفغانستان يلزمها وعي بالمزيج المعقد المؤلف من الصراع، والحالة السياسية، والاختلافات القبلية والإثنية، والعلاقات الجنسانية، والدين في المجتمع الأفغاني.

٩ - فقد استمر الصراع المسلح بين حركة طالبان (التي تسيطر على ٩٥ في المائة من أراضي البلاد، بما فيها العاصمة "كابل") والجهة المتحدة طوال صيف وخريف عام



ضعف العجز عام ١٩٩٩. و 'خريطة الجوع' التي أعدها برنامج الأغذية العالمي لتحديد المناطق الجغرافية التي تعاني من الجوع اعتبرت أفغانستان أحد البلدان التي تواجه أكثر المشاكل ضخامة عام ٢٠٠١. ويُقدّر أن نحو أربعة ملايين شخص قد باتوا على حافة المجاعة.

١٤ - وتُصنّف أفغانستان في الدرك الأسفل عالميا فيما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، إذ يُقدّر مثلا أن ربع الأطفال إجمالا يقضون نحبهم قبل أن يبلغوا سن الخامسة. وتبلغ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة نحو ٣٥ في المائة من السكان أجمعين<sup>(١٠)</sup>، ولكن النسبة لا تزيد عن ١٣ في المائة لدى الإناث في المناطق الحضرية و٣ إلى ٤ في المائة في المناطق الريفية<sup>(١١)</sup>. وتحتل معدلات وفيات الأمهات المرتبة الثانية في الضخامة على صعيد العالم إذ تبلغ نحو ١٧٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية. وفضلا عن ذلك، يُقدّر أن ١٢ في المائة فقط من النساء يحصلن على أبسط خدمات الرعاية الصحية، ولم يطرأ على هذه الحالة أي تغيير يُذكر منذ إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية عام ١٩٩٧.

١٥ - ونجم عن استئناف الصراع بالشمال الشرقي أثناء الصيف الفائت موجة أخرى من التشريد الكثيف للسكان المدنيين. فقد شُرد ١٣٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وترك الكثيرون منازلهم هربا من الجفاف، لكي يبحثوا عن أي من سبل العيش المتوفرة. ويعيش الآن نحو ٤٠ ٠٠٠ شخص من مقاطعات غور، وبادغيس، وفارياب النائية والتي أصابها الجفاف على نحو خطير في مأوى مؤقتة في هرات، وهي المنطقة الحضرية الرئيسية في الغرب.

١٦ - وازداد وضع نحو مليونين و ٦٠٠ ألف لاجئ أفغاني يقيمون في إيران وباكستان سوءا، نظرا لفتور همّة بلدي اللجوء وهمّة المانحين. وبالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة

١١ - وعلى الرغم من جميع جهود المجتمع الدولي السلمية الرامية إلى إنهاء القتال في عام ٢٠٠٠ (المبينة في أربعة تقارير مرحلية<sup>(٨)</sup> أعدها الأمين العام عن الحالة في أفغانستان)، فإن التطورات المستجدة في ذلك البلد لا تبعث كثيراً على التفاؤل. ولكن لاح بريق من الأمل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، حينما تم التوصل بين حركة طالبان والجبهة المتحدة إلى اتفاق على الدخول في عملية حوار تحت إشراف الأمم المتحدة، ودون شروط مسبقة، لإنهاء الصراع الأفغاني بالوسائل السياسية. غير أن ما قرره مؤخرًا حركة طالبان من انسحاب من الاتفاق، احتجاجاً على الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في قراره ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ كان بمثابة مدعاة قلق جديد.

### ثالثا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

١٢ - تتواصل معاناة شعب أفغانستان من الآثار المتراكمة المتخلقة عن الحرب والانهيار الاقتصادي. وقد شددت التقارير الواردة في الآونة الأخيرة على أن قدرة السكان المدنيين على تدبّر أمرهم قد ضعفت على نحو خطير نتيجة للحرب وتفتت العديد من آليات التدبّر التقليدية، بما فيها على وجه الخصوص دور شبكات الأسر الممتدة<sup>(٩)</sup>.

١٣ - كما يعاني البلد من أسوأ جفاف تشهده المنطقة الإقليمية منذ عام ١٩٧١، إذ تسبب في تفاقم سوء التغذية، ونفوق أعداد كبيرة من الماشية، وخسارة المحاصيل، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض، وازدياد هشاشة حالة سكان الريف والمدن على الإجمال. وقد خلّفت سنتان متتاليتان من الكوارث الطبيعية، بما فيها الجفاف والفيضانات والزلازل، ملايين الناس دون أي غذاء يذكر. ويواجه البلد أزمة غذاء حادة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إذ يتجاوز العجز في إنتاج الحبوب مليونين و ٣٠٠ ألف طن، أي أكثر من



١٨ - ونظرا لسنوات القتال العديدة، فقد دُمّرت جميع مؤسسات الحكم تقريبا. ولا توجد في أفغانستان حكومة فعالة أو دستورا وسيادة قانون أو سلك قضائي مستقل. وتقوم المحاكم الإسلامية والشرطة الدينية بتنفيذ تفسير الطالبان للشريعة الإسلامية وتنفيذ العقاب. والمؤسسات المدنية غير موجودة إلى حد كبير، بينما تختلف السياسات والقوانين باختلاف المنطقة والقادة المحليين. ولا تُنفذ الأوامر التي يصدرها الطالبان بشكل متماثل في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وعلى سبيل المثال، فإن المشاريع التي يوافق عليها المسؤولون المحليون لا تحظى دوما بتأييد المسؤولين في قندهار، والعكس صحيح. والعديد من الأفغان المتعلمين الذين أُتيحت لهم فرصة مغادرة البلد قد غادروها فعلا، إما نائيا أو مؤقتا، كلاجئين أو عمال مهاجرين في بلدان أخرى، وأسهموا في "هجرة الأدمغة" من أفغانستان<sup>(١٥)</sup>. وكان لعدم وجود حكومة مركزية، قدرة على رسم السياسات ووضع المبادئ التوجيهية لتنمية البلد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، آثاره المدمرة على السكان. وتتسم بيئة الحكم في أفغانستان اليوم باستمرار الحرب. ولذلك، لا تُحشد بحكم الواقع أي موارد محلية بغية تنظيم الإغاثة والتأهيل والإعمار<sup>(١٦)</sup>. والميزانية السنوية البالغة ٧٠,٩ مليون دولار تساوي تقريبا ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن أفغانستان ترصد لنفقات الحكومة المركزية نسبة مئوية من دخلها القومي أقل مما ترصده أي دولة أخرى أُشير إليها في "تقرير التنمية البشرية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>(١٧)</sup>.

### ألف - الصحة

١٩ - بعد سنوات من الصراع، تعاني البنية الأساسية، بما فيها الرعاية الصحية، من وضع حرج أثر بشدة على الحالة الصحية للنساء والأطفال. فالعمر المتوقع للمرأة لا يتجاوز ٤٦ سنة<sup>(١٨)</sup>. ومعدلات إصابة النساء بداء السل

وتواصل القتال في أفغانستان، قرر العديد من اللاجئين الأفغان في إيران وباكستان مؤخرا أن يعودوا إلى بلدهم لأن وضعهم في هذين البلدين ازداد سوءا. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، عاد طوعا ما مجموعه ١٧٠ ٠٠٠ لاجيء أفغاني، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة. غير أن العودة الطوعية إلى الوطن لا تشكل حلا دائما إلا لمن لديهم أصول منتجة أو القادرين على الانخراط في سوق العمل المحدودة<sup>(١٩)</sup>.

١٧ - وأفغانستان هي إحدى أكثر مناطق العالم تضررا من الألغام. فالألغام الأرضية تصيب كل سنة أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال. ويُقدّر أن مساحة من البلد تزيد على ٧٠٠ كيلومتر مربع ما زالت ملوثة بالألغام. وفي الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، قام برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وكيانات أخرى، بتطهير ما يزيد على ٤٣,٧ كيلومتر مربع من المناطق المزروعة بالألغام ذات الأولوية العليا و ١٠١,٢ كيلومتر مربع من ساحات المعارك السابقة في ٢٠ مقاطعة أفغانية. كما تم مسح ٥١ كيلومتر مربع أخرى من المناطق المزروعة بالألغام و ١٠٣,٨ كيلومتر مربع من ساحات المعارك السابقة وتم وضع العلامات فيها. ودُمّر نحو ٢٨ ٠٠٠ لغم و ٢٦٥ ٠٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في عام ١٩٩٩، ودمرت ١٦٠ ٥٧٤ قطعة أخرى في عام ٢٠٠٠. كما وُفّر برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان التدريب في مجال التوعية بمخاطر الألغام لما مجموعه ٣٩٦ ٣٣٢ مدنيا<sup>(٢٠)</sup>. غير أن العجز الشديد في التمويل للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أجبر البرنامج على منح موظفيه إجازة بدون مرتب لمدة شهرين وعلى تجميد مرتبات الموظفين وعلاواتهم. ولذلك أيضا، لم يتم في عام ٢٠٠٠ سوى تطهير ٦٤ في المائة من المواقع المستهدفة تطهيرها<sup>(٢١)</sup>.



سنة لأسباب متصلة بالحمل. ووفقا لما ذكرته منظمة الصحة العالمية، فإن ١٢ في المائة فقط من الولادات الحادثة في أفغانستان تتم على أيدي عاملين صحيين مؤهلين؛ ومعظمها يتم على أيدي قابلات تقليديات. ويحتل معدل الخصوبة في أفغانستان أعلى المراتب، إذ يبلغ سبع ولادات لكل امرأة<sup>(٢١)</sup>.

٢١ - وأصيب نحو ٤ في المائة من سكان أفغانستان، أي نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص، بإعاقة نتيجة للحرب والألغام الأرضية وشلل الأطفال وسوء لرعاية الصحية الأساسية في البلد. فارتفاع معدل مضاعفات الولادة مثلا، لا سيما لدى النساء ناقصات التغذية اللائي لا يحصلن على الرعاية الصحية الكافية، يتسبب في إعاقات من قبيل الشلل المخي. وقدم البرنامج الشامل المخصص للمعوقين الأفغان، بالتعاون مع عدة منظمات غير حكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، المساعدة وخدمات التأهيل إلى عدد كبير من المعوقين في أفغانستان. وتظل التحديات الإنسانية التي ينطوي عليها تقديم المساعدة إلى المعوقين هائلة. فعدم كفاية خدمات الإحالة يتسبب في إعاقات صغرى يمكن تجنبها بسهولة، وتتعدّد بدورها ثم يتعذر علاجها. وعلاوة على ذلك، يصبح العديد من المعوقين عبئا اقتصاديا واجتماعيا على أسرهم ومجتمعهم نظرا لانعدام فرص العمل المتاحة لهم.

٢٢ - واعتبارا من عام ١٩٩٨، حدث تبدّل واضح، وإن يكن بطيئا، في موقف الطالبان من مسألة إمكان حصول المرأة على الخدمات الصحية. إذ تدل المؤشرات مثلا على تخفيف الحظر الذي فرضوه على توظيف النساء في القطاع الصحي. ففي عام ١٩٩٩، سُمح لنحو ٤٠ طالبة طب بمواصلة دراستهن بعد أن أُجبرن على التوقف عن الدراسة في جامعة كابل قبل التخرّج. وفي الفصل الأول من عام ٢٠٠٠، وافقت السلطات في قندهار، بعد مفاوضات مطوّلة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب

هي من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ عدد الإصابات نحو ١٣٣ ٠٠٠ إصابة، ٧٠ في المائة منها لنساء تتراوح أعمارهن بين الخامسة عشرة والخامسة والأربعين. وفضلا عن ذلك، زاد الجفاف الحالة سوءا لأن إمكانية الحصول على الماء قلت بشكل كبير. وتدهورت نوعية المياه في العديد من المناطق الحضرية، بينما تشكل محدودية الكميات المتوافرة من مياه الشرب في المناطق الحضرية والريفية على السواء مشكلة صحية حرجية. ويُقدّر أن أقل من ربع السكان يمكنهم الحصول على مياه نظيفة وأن ١٢ في المائة فقط لديهم إمكانية الاستفادة من الصرف الصحي<sup>(١٩)</sup>. والإسهال، وهو مرض يمكن علاجه، يتسبب وحده في وفاة ٨٥ ٠٠٠ طفل تقريبا كل عام. وعلاوة على ذلك، فإنه نتيجة للحرب أصاب الدمار إلى حد كبير معظم المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية والمراكز الطبية، وما تبقى منها موجود بصورة رئيسية في المراكز الحضرية. وهناك حاليا طبيب واحد فقط في المتوسط لكل ٥٠ ٠٠٠ نسمة في أفغانستان. وبالإضافة إلى هروب الموظفين المدربين وتدنّي القدرة على إعداد أجيال جديدة من الأطباء والمرضى والعاملين الصحيين، تبقى الحالة الراهنة للرعاية الصحية مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي.

٢٠ - وتتفاقم الحالة الصحية للنساء والفتيات بسبب الفصل الكامل بين توفير الخدمات الصحية للرجال وتوفيرها للنساء، مما قلّص على نحو هائل إمكانية حصول المرأة على هذه الخدمات، ولا سيما نظرا لوجود عدد ضئيل جدا من الطبيبات والمرضات المؤهلات اللواتي يمارسن أعمالهن بالمستشفيات في ظل قيود مشددة<sup>(٢٠)</sup>. وحسيما ورد أعلاه، تعكس مؤشرات الصحة الأساسية حالة النساء والأطفال الأفغان الصحية المثيرة للمخاوف، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الإنجابية حيث يبلغ معدل وفيات الأمهات أعلى الحدود. ويُقدّر أن ١٥ ٠٠٠ امرأة أفغانية يقضين نحبهن كل



المبادرة في ثلاث مقاطعات، هي لغمان ولوغار (عام ١٩٩٨) وفراه (عام ١٩٩٩). وهي مبادرة تركز على التوعية وتنطوي على بناء القدرات وتوفير التدريب. وفي عام ١٩٩٩، قدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدعم لما يزيد على عشرين مرفقا للرعاية التوليدية الشاملة بهدف مساندة القابلات التقليديات وتحسين برنامج صحة الأمهات. كما أعدّ صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات لوازم طوارئ للصحة التوليدية والصحة الإنجابية، وجرى توزيعها في أفغانستان<sup>(٢٣)</sup>. وكما أفادت اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنه بالرغم من التقدم المحرز في مجال التوعية تتعرقل الجهود المبذولة في هذا الميدان نظرا لندرة الشركاء المنفذين والموظفات المؤهلات وللقعود المختلفة المفروضة على حركة المرأة.

٢٤ - وأحرز تقدّم في مجال التحصين. فقد دعمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية "أيام التحصين الوطنية" المنظمة في أيار/مايو - حزيران/يونيه وفي تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وخلال حولة التحصين الربيعية، تم تلقيح نحو ٥,٣ ملايين طفل وطفلة دون سن الخامسة ضد داء شلل الأطفال مما وفر أعلى تغطية منذ عام ١٩٩٤. ولا تُظهر بيانات اليونيسيف أي فوارق تُذكر بين الجنسين فيما يتعلق بمعدلات التحصين. وهذا يعود إلى حد كبير إلى اشتراك مئات العاملات الصحيات الأفغانيات في مختلف جهود التحصين، بما فيها "أيام التحصين الوطنية". وبالرغم من كل هذه التدابير، يُقدّر أن نحو ١ ٠٠٠ طفل قد قضوا نحبهم في أثناء انتشار وباء الحصبة في ربيع عام ٢٠٠٠. وكان بالإمكان تجنّب هذه الوفيات لو تم تحصين الأطفال أو تأمين الخدمات الصحية الأساسية لهم.

المنسق المقيم (الأمم المتحدة)، على فتح مدرسة تمريض في قندهار لتدريب ٥٠ ممرضة و٥٠ ممرضا. ويجري التفاوض على فتح مدرسة ممرضات مماثلة في جلال آباد كما نفذت منظمة الصحة العالمية في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ دورتين للتعليم الطبي المستمر لما مجموعه ٤٨ طبيبة وممرضة وقابلة. ومنذ عام ١٩٩٨، تقوم الجهات المقدمة للمعونة بتدريب مزيد من الممرضات والملقحات والقابلات التقليديات، وهن يعملن حاليا بالمناطق الريفية والحضرية. وأعيد فتح مدرسة التمريض في هرات في الفصل الأول من عام ٢٠٠٠ بفضل المساعدات التي قدمتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي. ويجري أيضا تأهيل مستشفيين كبيرين للنساء، وهما مستشفى مير اويس في قندهار ومستشفى رابعة بلقي في كابل، وذلك بالتعاون مع الجهات المقدمة للمعونة. وعلاوة على ذلك، وكما أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قامت المرشدات الاجتماعيات بدور هام في التشجيع الصحي وتعزيز الوعي بأهمية المياه الآمنة والصرف الصحي، وذلك بالرغم من ظروف العمل الشاقة للغاية.

٢٣ - وبرز اتجاه للتخلي عن نظام الرعاية الصحية المركزي العمودي لصالح نظام إقليمي للرعاية الصحية والوقائية الأولية يركز على الطب العلاجي<sup>(٢٤)</sup>. وهذا التغيير في النهج المتبع يمكن أن يكون جد مفيد للنساء والأطفال، ولا سيما في بلد تكاد تنعدم فيه خدمات الطب العلاجي المتوافرة للنساء. وعلى سبيل المثال، اتُخذت تدابير في مجال الصحة الإنجابية لتقليل معدلات الوفيات والاعتلال المرتفعة في صفوف الأمهات بالبلد. ووضعت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية، بالتعاون مع "وزارة الصحة" الأفغانية، إطارا لاستراتيجية مبادرة الأمومة السالمة بهدف تقليل معدلات وفيات واعتلال الأمهات. وبوشر بتنفيذ



عليها طالبان لا تحصل الفتيات على التعليم إلا عن طريق المدارس المجتمعية والمدارس المنزلية التي أقامتها المجتمعات المحلية أو أقيمت بدعم من الجهات المقدمة للمعونة. لكن المدارس المنزلية والمدارس المجتمعية بالمناطق الريفية والحضرية تعمل كمراكز لحو الأمية أكثر منها كمدارس نظامية. ومقاطعة بدخشان، التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة، هي في الوقت الراهن المقاطعة الوحيدة في البلد ككل التي تدرس فيها البنات لغاية الصف الثاني عشر. وتقدم منظمات غير حكومية، مثل اللجنة السويدية لأفغانستان وصندوق إنقاذ الطفولة القائم بالولايات المتحدة الأمريكية وهيئة "كير" الدولية، معظم الخدمات التعليمية بالتنسيق مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وقد شكّل الموقف المبدي لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم المبدأ الذي استرشدت به الأمم المتحدة في مفاوضاتها مع سلطات طالبان. يختلف مستواها. بيد أنه بالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها اليونيسيف لم يتحقق تقدم يذكر في تحسين فرص حصول الإناث على التعليم النظامي.

٢٨ - وفي إسلام آباد، نظّم البنك الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حلقة عمل حول التعليم في أفغانستان حضرها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة. وخلص المشاركون إلى وجود فرص لتوسيع القاعدة التعليمية للأطفال في أفغانستان<sup>(٢٦)</sup>، بالرغم من البيئة الحالية التي تتسم بالقيود. بيد أن هناك حاجة ملحة إلى استثمار الموارد البشرية والمالية في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة المشاكل الهائلة التي يواجهها قطاع التعليم.

٢٩ - وحسبما جاء في بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن نسبة أطفال مخيمات اللاجئين الذين يرتادون المدرسة، لا تتجاوز ٣٠ في المائة من مجموع الأطفال البالغين سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي. والتعليم في

٢٥ - وتضمّنت التقارير القرية العهد معلومات عن مشكلة الصحة العقلية لدى المرأة في أفغانستان. فقد أصيب العديد من النساء بالصدمة من جراء الصراع ومن جراء الإجهاد العصبي والقلق الشديدين اللذين يعانيان منهما في حياتهن اليومية. ووفقاً لما ورد في هذه التقارير، تبدو على النساء، ولا سيما في المناطق الحضرية، علامات صدمة نمطية من قبيل الاكتئاب والكرب والإجهاد المزمن<sup>(٢٤)</sup>. ودفع الاكتئاب الحاد بعض النسوة إلى الانتحار. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من عدم توفر إحصائيات عن تعاطي النساء للمخدرات، تشير الدلائل بشدة إلى ازدياد عدد المدمنات على المخدرات في المقاطعات المنتجة للمخدرات وفي مناطق أخرى وفي مخيمات اللاجئين. وتتعاظم النساء المخدرات كبديل عن الدواء، وأيضاً لأسباب نفسية<sup>(٢٥)</sup>. وتُظهر هذه التقارير أهمية بذل مزيد من الجهود لمعالجة الآثار العقلية والانفعالية المترتبة على الحرب.

## باء - التعليم

٢٦ - إن تمتع المرأة بتكافؤ فرص الحصول على التعليم أمر أساسي لتحسين الظروف الصحية والتغذوية والتعليمية للأسرة ككل، وكذا لتمكين المرأة من الاشتراك على نحو أوفى في عملية التعمير والتنمية. وفي أفغانستان، يتسم قطاع التعليم بمحدودية الموارد البشرية والمالية، وانعدام السياسات الوطنية في مجال التعليم والمناهج الدراسية في المراحل قبل الجامعية، فضلاً عن نقص الموارد وقلة الإرادة السياسية لإصلاح البنايات والمرافق المدرسية التي دمرتها الحرب. وقد تفاقمت حالة المرأة والفتاة أكثر بسبب السياسات التمييزية التي تمنع الإناث من الالتحاق بأي من مراحل التعليم وتحظر على المرأة العمل كمدرسة.

٢٧ - والمدارس الدينية والمدارس الاعتيادية هي التي توفر التعليم للأطفال في أفغانستان حالياً. وفي المناطق التي تسيطر



١٩٩٧، يعتمد الاقتصاد الأفغاني حالياً على الزراعة المعيشية، وعلى تجارة العبور غير الرسمية، والتدفقات المالية المتصلة بالحرب، وعائدات المخدرات، والمساعدة الدولية. أما بالنسبة للمرأة، فإن فرص العمل الوحيدة المتاحة لها هي الزراعة وتربية الماشية والحرف المنزلية الصغيرة، التي من قبيل صنع السجاد والخياطة والتطريز وصنع الصابون وصنع الشمع وتربية الدواجن وإنتاج العسل وصنع المخبوزات. وشاركت الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة في مشاريع لخلق فرص مزاوله هذا النوع من العمل لتمكين النساء وأسرهن من تحقيق دخل يوفر حد الكفاف.

٣٣ - بيد أن هذه الأنواع من العمالة لا تؤثر على وضع المرأة سوى تأثيراً ضئيلاً، لأنها تتطلب مهارات أساسية وأجورها متدنية. والمرأة ممنوعة من الوصول إلى الأسواق بسبب القيود التي تفرضها طالبان على تنقلها. وقد أدى ذلك في كثير من الحالات إلى استغلال الوسطاء الذكور للنساء، باستثناء الحالات التي تتحمل فيها المنظمات غير الحكومية المسؤولية عن تسويق المنتجات النسوية<sup>(٢٨)</sup>.

٣٤ - وخلال سنة ١٩٩٩ والربع الأول من سنة ٢٠٠٠ استطاعت الجهات المقدمة للمعونة أن تزيد من عدد النساء في قطاع الصحة. ويجري توظيف النساء للعمل كطبيبات، وقابلات، ومرشدات اجتماعيات، ومرشدات مجتمعات. كما وظّف عدد من المعلمات لتعليم الفتيات في المدارس المجتمعية. ومما يسر هذا النوع من العمل وجود مؤشرات على التخفيف من صرامة "مرسوم" المحرمات الذي أصدرته طالبان في آذار/مارس ١٩٩٨ ليمنع النساء من السفر داخل أفغانستان دون مرافقة محرم.

٣٥ - ويشكل مرسوم "مجلس وزراء" طالبان الصادر في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي يمنع النساء من العمل في "المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأجنبية" نكسة

مخيمات اللاجئين يتسم بالطابع النظامي على نحو أوضح، كما تتاح فيه للفتيات البالغات سن الدراسة فرص أكبر للحصول على التعليم بمختلف مستوياته. وليست هناك فجوات بين الجنسين في معدلات القيد بالنسبة للأطفال الذين يتلقون تعليمهم في المراكز الحضرية في باكستان.

٣٠ - وتعمل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعليم الفتيات القراءة والكتابة وعلى توفير التعليم لهن، وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية دولية مثل اللجنة السويدية لأفغانستان وصندوق إنقاذ الطفولة الكائن بالولايات المتحدة الأمريكية وهيئة "كير" الدولية المذكورة أعلاه وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، حيث حققت، حسبما أشير أعلاه، قدراً من التقدم في توفير بدائل للتعليم النظامي في بعض المناطق التي تسيطر عليها طالبان. وقُدّر عدد الأطفال الذين يتلقون تعليماً غير نظامي بـ ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. وعلاوة على ذلك، يزداد عدد المدارس المجتمعية المخصصة للفتيات في المناطق الحضرية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أنشئت تسع مدارس محلية للفتيات في مقاطعة قندهار و ١٣ مدرسة للفتيات في كابل؛ ممولة كلها من المجتمعات المحلية بالاتفاق مع سلطات طالبان. كما يتزايد عدد المدارس المنزلية الخاصة في المناطق الحضرية. وإضافة إلى ذلك، أعدت هيئة الإذاعة البريطانية برنامجاً تعليمياً عن طريق إذاعتها المسموعة الموجهة للخارج في محاولة مبتكرة لزيادة فرص الحصول على التعليم في البلد.

٣١ - وتشكل "هجرة الأدمغة" من أفغانستان، المقترنة بانحياز النظام التعليمي أحد التحديات الكبرى التي تعيق إعمار البلد مستقبلاً<sup>(٢٧)</sup>.

## جيم - العمالة

٣٢ - لقد دمرت الحرب قطاعات الاقتصاد النظامي في البلد. وحسبما جاء في تقرير أصدره البنك الدولي في عام



٣٨ - إن الصراع الدائر في أفغانستان، الذي استمر لما يزيد عن ٢٠ سنة، قد أوجد عددا كبيرا من الأرامل. وهناك حاليا داخل أفغانستان أكثر من مليوني أرملة حرب يتولين إعالة أسرهن بمفردهن. ومعظم هؤلاء الأرامل عاطلات عن العمل ويفتقرن إلى المؤهلات ويعشن تحت عتبة الفقر. وفي سنة ١٩٩٩، أصدرت سلطات طالبان مرسوما يسمح للأرامل المعوزات اللائي ليس لهن أي مورد رزق آخر بالبحث عن العمل في قطاع الخدمات الصحية وقطاع الخدمات الاجتماعية. بيد أن الفرص المتاحة في القطاعين محدودة جدا، حيث تشير تقارير عديدة صدرت مؤخرا إلى زيادة عدد النساء الفقيرات اللائي اضطررن إلى التسول كي يبقين على قيد الحياة<sup>(٢٩)</sup>. وتشكل محنة الأرامل العاجزات عن إعالة أنفسهن بسبب منعهن من العمل أو من الإفادة من المساعدة الإنسانية مصدر قلق شديد لدى هيئات المساعدة.

٣٩ - ونسب البطالة عالية للغاية في أفغانستان؛ ولا حاجة بالتالي إلى التأكيد على ضرورة تهيئة فرص عمل. وهذا ينطبق على كافة أرجاء البلد، ولكنه يحتد بصورة خاصة في المناطق الحضرية. وخلال عملية إعادة التنظيم الأخيرة، قلصت سلطات طالبان عدد موظفي القطاع العام بنسبة ٤٠ في المائة مما زاد من حدة الفقر في الحواضر. وقد بلغت البطالة نسبا خطيرة في كابل وحدها، حيث يعيش نحو ربع الأسر كلها على الخبز المدعوم الذي توفره الأمم المتحدة في حين يعيش كثير من الآخرين على التحويلات الواردة من الخارج. وتم تقليص عدد الموظفين في عدة وزارات مركزية - حيث خُفض عدد موظفي التعليم العالي بـ ٦ ٠٠٠ موظف وعدد موظفي وزارة التربية بـ ١٢ ٠٠٠ موظف. والآن فقد الدخل الذي كانت تحصل عليه في السابق المدرسات اللائي لم يعد مسموحا لهن بالعمل وإن ظللن يتقاضين مرتباتهن. وحسب آخر دراسة أجريت على سوق العمالة في أفغانستان، من طرف برنامج الأغذية العالمي، فإن

رئيسية للإنجازات المتحققة في مجال عمل المرأة. ولم تسفر المفاوضات التي أجرتها الأمم المتحدة لاحقا مع سلطات طالبان عن أي تغيير في موقف هذه السلطات. وفي ١٧ تموز/يوليه، وقّعت قيادة طالبان "فرمانا" (قانونا) يؤكد مرسوم السادس من تموز/يوليه، مع استثناءات بالنسبة للمرأة العاملة في قطاع الصحة. والقانون الصادر في تموز/يوليه لا يشكل مجرد انتهاك صارخ لحقوق المرأة الأفغانية في العمل، بل يقلص أيضا إلى حد كبير فرص إفادة الجهات المانحة من مساهمات المرأة الأفغانية. وعلى سبيل المثال، أرغمت سلطات طالبان برنامج الأغذية العالمي في ١٦ آب/أغسطس، على إغلاق ٢٤ مخبزا مملوكا للنساء في كابل. وكانت تلك المخابز تشغل ٣٦٠ امرأة وتوفر الخبز بأسعار مدعومة لـ ٢٠٠ ٧ أسرة، تضم أكثر من ٤٢ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وكانت النساء المستفيدات من البرنامج والأطفال المستفيدون منه ضمن أكثر السكان فقرا وهشاشة في أفغانستان.

٣٦ - ومما زاد من حدة المشاكل التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة إصدار الصيغة المنقحة "للقانون الأساسي المنظم لأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان" في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وقد شكلت هذه التدابير دليلا على رغبة السلطات الملحة في ممارسة المزيد من الرصد والمراقبة على البرامج التي تنفذها الجهات المقدمة للمعونة ولا سيما البرامج التي تشارك فيها النساء.

٣٧ - وكرد فعل لتلك القوانين، ضمت الجهات المقدمة للمعونة صوتهما إلى صوتي في الإعراب عن القلق الشديد إزاء الحظر المفروض على عمل المرأة مع تلك الجهات، مما زاد من حدة التمييز ومن معاناة النساء والأطفال في أفغانستان وشكل انتهاكا صارخا لحقوق المرأة الأفغانية. وفي ١٨ آب/أغسطس، قررت سلطات طالبان إعادة فتح المخابز المملوكة للنساء في كابل.



بمقوقهما لا في مجالات التعليم والصحة والعمالة وحدها بل وفي سائر المجالات أيضا.

٤٢ - ولا تزال الحرب تشكل العامل الرئيسي الحائل دون التمتع بمقوق الإنسان في أفغانستان. وهناك تجاهل متواصل لحق المدنيين في أن يعاملوا معاملة غير المقاتلين، مما نجم عنه إزهاق أرواح كثيرة ومعاناة شديدة للأحياء. وما تزال حالات الإعدام بإجراءات موجزة وحالات الاحتجاز التعسفي تشكل سمات شائعة من سمات الصراع الدائر هناك. كما أن الظروف الاجتماعية - الاقتصادية<sup>(٣٠)</sup> التي تمخضت عن الحرب وتُعد عملا مساهما فيها، تشكل أكبر خطر يهدد حياة الأطفال والنساء والرجال في أفغانستان<sup>(٣١)</sup>. وفي هذا الصدد، فإن القيود التي تعوق المرأة عن استغلال طاقتها في إعالة نفسها وأسرهما تشكل مصدرا كبيرا للقلق.

٤٣ - والفوارق والمظالم الجنسانية متجذرة ومتعددة الجوانب في المجتمع الأفغاني الذي يخضع لسيطرة الرجل. وخلال سنوات الصراع السابقة على مجيء طالبان كانت حقوق المرأة الأفغانية تقابل بالتجاهل. وبفعل النقاش الذي أعقب استيلاء طالبان على السلطة في عام ١٩٩٦ وفرض عدد من المراسيم التي تقيد حقوق المرأة والرجل في أفغانستان، تنامي الوعي بحاجة الشعب الأفغاني إلى التمتع بمقوقه وحرياته الأساسية كاملة<sup>(٣٢)</sup>.

٤٤ - وتفيد المنظمات المقدمة للمعونة بأن العمل في المناطق الخارجة عن سيطرة طالبان ليس أسهل، بالرغم من تميز السلطات هناك بمزيد من الانفتاح. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال حقوق الإنسان فيما يخص المرأة، المقدم إلى اللجنة الفرعية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها، التابعة للجنة حقوق الإنسان، أدى التركيز على المناطق الخاضعة لسيطرة سلطات طالبان إلى عدم وجود تقارير ومعلومات عن حالة المرأة والفتاة في المناطق التي

الطاقة الشرائية للسكان انخفضت في معظم المدن الكبرى في أفغانستان. ولا تزال المراسيم التي تصدرها طالبان بمنع النساء من العمل والحد من استفادة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من إسهامات المرأة الأفغانية تشكل عقبة كأداء أمام تصميم البرامج الإنسانية وتنفيذها.

## دال - حقوق الإنسان المقررة للمرأة

٤٥ - تشير التقارير الواردة باستمرار من المراقبين الذين يرصدون الحالة في أفغانستان إلى خطورة الحالة في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، ولا سيما بالنسبة للمرأة والفتاة، وإلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد الدولي. وقد اكتشفت البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالقضايا الجنسانية، التي أوفدت إلى أفغانستان في سنة ١٩٩٧، أن المرأة في أفغانستان لا تتمتع بمقوقها الأساسية المنصوص عليها في المواد الرئيسية الستة عشر الواردة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعتها أفغانستان. ولم تشهد الحالة منذئذ أي تحسُّن. فسلطات طالبان لا تعترف بما التزمت به أنظمة الحكم الأفغانية السابقة فيما يتصل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان.

٤٦ - وقد أثرت القيود التي فرضتها طالبان، تأثيرا شديدا على ما تقرر للمرأة من حقوق مدنية وسياسية وحرية تنقل وحرية تجمع، وذلك بسبب احتجاز المرأة الأفغانية داخل بيتها. وانتُهك الحق في الأمن الشخصي نتيجة للحرب الأهلية، بل انتُهك أيضا نتيجة لعمليات ضرب النساء بشكل تعسفي وغير قانوني على أيدي العاملين بإدارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحسيما أعربت عنه المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، في إحاطة لمجلس الأمن يوم ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فإن هناك حاجة إلى مواصلة الضغط لكي تتمتع المرأة والطفل تمتعا كاملا



بسبب القيود التي تفرضها طالبان على عمل المرأة وبسبب الأنظمة الجديدة التي تحد من أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وردا على ذلك، أوضحت الأمم المتحدة للسلطات مرارا أن التمييز على أساس الجنس أمر غير مقبول.

٤٧ - وفي خلال سنة ١٩٩٩ والنصف الأول من سنة ٢٠٠٠، استطاعت الأمم المتحدة ومجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدات أن تحقق، بتطبيق النهج المبني على قدر الإمكان والجمع بين المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية، بعض التطورات الإيجابية في مجالات الصحة والعمالة والتعليم. وولد ذلك قدرا من الأمل في مستقبل المرأة الأفغانية، على الرغم من قناتمة الصورة العامة للواقع. كما حدث هذا التحول بسبب طلب المجتمعات المحلية المتزايدة على توفير الخدمات الصحية والتعليم للبنات والنساء، وعلى إتاحة العمالة المدرة للدخل للنساء، ولا سيما المترملات بسبب الحرب الالقي يعلن أسرا معيشية. وقد قامت الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة بدور رئيسي في الإعداد لهذا التحول، وذلك من خلال أنشطة الدعوة المستمرة والالتزام المبني والحوار البناء والتفاوض مع السلطات.

٤٨ - وكانت لأعمال المستشارة المعنية بالقضايا الإنسانية ومستشار حقوق الإنسان، وهما الشاغلان لوظيفتين أوصت بهما البعثة المعنية بالقضايا الإنسانية لسنة ١٩٩٧، أهمية رئيسية فيما يختص بتعزيز المعارف والوعي بهذا الشأن. وهذان المستشاران يتفاعلا على نحو منتظم مع موظفي برامج وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويساعدان على تعميق فهم كيفية إدراج منظور حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في عملية البرمجة. كما ساعدا على تعميق فهم مزايا تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة، في أوساط موظفي الأمم المتحدة وفي أوساط المسؤولين

تسيطر عليها الجبهة المتحدة. وهناك حاجة إلى تعزيز رصد وتقييم مدى تشجيع وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات المقيمت في تلك المناطق.

## خامسا - أنشطة الأمم المتحدة في سياق النهج القائم على المبادئ

### ألف - وضع آليات خاصة للسياسة الجنسانية وللتنسيق

٤٥ - ولمعالجة على سبيل الاستجابة للقيود المستمرة على حقوق الإنسان المقررة للمرأة في أفغانستان، وضعت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، التابعة للأمم المتحدة، في سنة ١٩٩٧ مجموعة من توصيات السياسة العامة تدعو إلى توجي هذا النهج على المبادئ لمعالجة هذه الانتهاكات. والغرض من هذا النهج هو استمرار المساعدة التي تستهدف إدامة الحياة، بمعنى الأنشطة الفورية التي تستهدف الإبقاء على قيد الحياة وغيرها من الأنشطة الإنسانية، مع إدراك أنه قد يلزم انسحاب بعض وكالات الأمم المتحدة بصورة انتقائية من بعض برامج المساعدة المؤسسية. وترجمت البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية توصيات السياسة العامة هذه إلى مبادئ توجيهية عملية وقدمت توصيات بشأن تفسيرها، مع مراعاة الأحوال الأفغانية المعقدة السريعة التغير. وأتاحت توصيات السياسة العامة ونتائج البعثة المشتركة السالفة الذكر الأساس اللازم للإطار الاستراتيجي من أجل أفغانستان الموضوع في سنة ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، باتت المبادئ الواردة في الإطار الاستراتيجي مرشدا هاديا لأنشطة الأمم المتحدة وشركائها من مقدمي المعونة.

٤٦ - وعملت سلطات طالبان، منذ وصولها إلى الحكم، على تحدي مبادئ الأمم المتحدة بصورة منتظمة. وفي منتصف سنة ٢٠٠٠ على وجه الخصوص، أصبحت الظروف التي تقدم فيها المساعدة إلى الأفغان أكثر تعقيدا



المشاركة بين الوكالات والمحفّل المعني بالقضايا الجنسانية. وفضلاً عن ذلك، أنشأت مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وسلطات طالبان 'اللجنة الاستشارية المشتركة' لبحث معايير الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحق في الصحة والتعليم وفرص العمل لصالح المرأة. ومع ذلك، لم تكن مناقشات اللجنة الاستشارية المشتركة جد فعالة في حل المشاكل المتصلة بالسياسات والبرامج، وذلك بسبب انخفاض مستوى التمثيل لطالبان وبسبب التغييرات المتواترة في مواقف طالبان وتنظيمها. وما زال الأمر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز آليات مثل اللجنة الاستشارية المشتركة ومحفل القضايا الجنسانية.

#### باء - الدعوة والحوار بشأن القضايا الجنسانية

٥١ - في سنة ١٩٩٩، حددت الجهات المقدمة للمعونة<sup>(٣٤)</sup> إجراء وتعزيز الحوار مع السلطات والمجتمعات المتأثرة بشأن الشواغل الجنسانية ذات الأولوية باعتبارها هدفاً رئيسياً. وتوخت الأمم المتحدة سياسة الالتزام البناء التي تتلاءم مع المبادئ المتفق عليها. ويمثل الحوار مع طالبان وسلطات الجبهة المتحدة بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على حقوق المرأة، عملية مستمرة. وتعمل فرادى الوكالات بنشاط في مجال الدعوة ونشر المعلومات على الصعيدين المحلي والمركزي بشأن قضايا من قبيل حقوق المعوقين والأطفال والمرأة. إذ أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على سبيل المثال، مفاوضات ناجحة مع رجال الدين لإقناعهم بأهمية مبادرة الأمومة السالمة.

٥٢ - كانت الزيارات الميدانية التي قامت بها المستشارة المعنية بالقضايا الجنسانية واجتماعاتها المنتظمة مع قادة طالبان السياسيين ورؤساء الإدارات الفنية مفيدة جداً في إقامة اتصالات مع السلطات الأفغانية. وإثر صدور مرسوم تموز/يوليه، أرسل عدد من البعثات الميدانية لمناقشة آثار الحظر

والسكان الأفغان على حد سواء. ويقوم المستشاران بتقديم إرشادات قيمة لمجموعة المنظمات غير الحكومية المقدمة للمعونة فيما يختص بأنشطتهما البرنامجية. وقد وضعت خطط عمل بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن حقوق الإنسان.

٤٩ - وأنشئت أو عززت آليات التنسيق اللازمة للجهات المقدمة للمعونة من أجل تعميم المنظور الجنساني والوصول إلى المرأة الأفغانية. وتوجد اليوم آليات منظمة على نحو ملائم من قبيل الأفرقة المواضيعية والأفرقة العاملة، بما في ذلك الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان، ومكاتب التنسيق الإقليمية التي سهلت جهود الفعاليات المقدمة للمعونة الرامية إلى تطبيق مبدأ عدم التمييز تطبيقاً ملموساً. وفضلاً عن ذلك، تعمل هيئات التنسيق الإقليمية بدعم من مكاتب التنسيق الإقليمية على تسهيل المبادرات البرنامجية المشتركة على الصعيد الإقليمي. وترسخت ترتيبات التنسيق المضطلع بها بمساعدة مكاتب التنسيق الإقليمية، بينما يجري التغلب على القيود التي تحد من إمكانيات الوصول والقدرة، وهي قيود ووجهت في معظم شهور سنة ١٩٩٩. كما سهل البرنامج المشترك القائم على المبادئ تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ويتناول البرنامج الاحتياجات ذات الأولوية المتمثلة في: (أ) تخفيف المعاناة الإنسانية؛ (ب) حماية حقوق الإنسان مع التركيز بصفة خاصة على المرأة؛ (ج) توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية الأساسية على أساس غير تمييزي؛ (هـ) ضمان عودة اللاجئين.

٥٠ - وتوضح التقارير الواردة من الميدان أنه لا يوجد عموماً تمييز جنساني كامن في تلبية احتياجات الأفغان من المواد المدمية للحياة. كما أنشأت منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان عدداً من آليات الرصد بهدف استعراض الالتزام بالمبادئ وبالمبادئ التوجيهية، وهي آليات من قبيل 'وحدة الرصد الاستراتيجي' واجتماعات كبار الموظفين الأسبوعية



لمناقشة تنفيذ توجيهات الأمين العام في مجال السياسة العامة المتعلقة بالمساعدة المقدمة إلى أفغانستان الصادرة في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ولا سيما فيما يتعلق بحالة المرأة.

٥٥ - ونظمت مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، وكذلك نساء ورجال، مجموعة من حملات الدعوة تعبر عن القلق بشأن حرمان النساء والفتيات من حقوق الإنسان في ظل نظام حكم طالبان. وفي سنة ٢٠٠٠، تلقت شعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩ ١٧١ التماسا صادرا عن ٣٦ بلدا تمثل جميع قارات العالم.

### جيم - الجهود المبذولة لإشراك المرأة الأفغانية في برامج المساعدة ولتحسين وضعها

٥٦ - نتيجة لتحسين التنسيق والبرمجة أصبح الآن عدد برامج الإنعاش التي تستهدف المرأة أكبر بكثير مما كان في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وعلى الرغم من أن المرأة والرجل لا يقدران دائما في ظل قوانين طالبان على القيام بنفس الأنشطة، فإن أنشطة الرجل تكمل قدر الإمكان بمشاريع نسائية موازية الأمر الذي يضمن التساوي في التمتع بفوائد الاشتراك وبالنتائج.

٥٧ - وفي قندهار، يكلف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الرجال بأعمال جمع النفايات الصلبة والنساء بشن حملة تكميلية للتثقيف الصحي. وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية الذي يعالج الفقر وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والدمار البيئي ومشاكل الحكم. والمرأة تستهدف بصفة خاصة في جميع جوانب برنامج القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية. وتتواصل الجهود في أوساط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تنفذ

الأخير على عمل المرأة. فضلا عن ذلك، أجرت المستشارة، في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، مناقشات مع سلطات طالبان بشأن أوجه التطابق بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقرآن وغيره من النصوص والممارسات الإسلامية.

٥٣ - ومرارا وتكرارا أثار الممثل الشخصي للأمين العام في مفاوضاته مع السلطات، بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان قضية التمييز الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد ركز بصورة خاصة على التقارير التي أفادت بطرد الموظفين من الخدمة الحكومية، فضلا عن القضايا العامة المتصلة بالمساواة بين الجنسين<sup>(٣٥)</sup>. وهناك الآن أيضا بضع موظفات بالفئة الفنية ضمن موظفي بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. وقد شددت السيدة سادكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، خلال بعثتها في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على قضية إلغاء حقوق المرأة بوصفها مثير قلق شديد للمجتمع الدولي وعائقا أمام عودة اللاجئين اللاقي اضطرتهم الحرب الأهلية التي دامت سنوات إلى الخروج من البلد.

٥٤ - إثر صدور مرسوم تموز/يوليه و "قانون تنظيم أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان" أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لدراسة آثار المرسوم ولتحديد توصيات سياسة عامة. واستنتجت فرقة العمل أنه من المهم على وجه الخصوص أن يوجد المجتمع الدولي طريقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية مع مواصلة توخي نهج يطبق المبادئ بشكل ملموس. ومن المهم بنفس القدر أن تتوخى الجهات المقدمة للمعونة نهجا استباقيا تعاونيا، وأن توحد كلمتها بشأن القضايا الميدانية. وقُدمت التعليقات الختامية التي أعدتها فرقة العمل إلى اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية. وعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعين أحدهما في نيويورك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والآخر في جنيف في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،



برامجها، ومنها على سبيل المثال برنامج إعداد مربّي الماشية، الذي شملت أنشطته تدريب ٣٠٢ من النساء على مجموعات متكاملة مختلفة من الأنشطة المتعلقة بصحة الحيوانات وتربيتها وتقديم خدمات بيطرية للمرأة الريفية من خلال أربع عيادات بيطرية فرعية. ونُظمت دورة تدريبية تنشيطية لمدة ثلاثة أسابيع لمربي الماشية في بيشاور. وتركزت المساعدات على تنمية الثروات الحيوانية التي تحت يد المرأة من خلال عيادات بيطرية مستقلة أقيمت في مواقع مناسبة لتيسير إمكانية الاستفادة المرأة منها. ولتيسير سبل الاشتراك في برامج التدريب، استعين فيها بخبراء تتوافر فيهم الصفات المقبولة في إطار الثقافة المحلية.

٦١ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للنازحين داخليا ضروبا من الدعم استهدفت بها بصفة خاصة النساء والأطفال. ففي سنة ١٩٩١ شجعت في بنجشير على إشراك النساء المشرذات داخليا في تخطيط المشاريع وتنفيذها. وقام العاملون في اليونيسيف بزيارات ميدانية منتظمة ركزوا فيها على إجراء مقابلات مع النساء وتفقد المشروعات المقامة لصالح النساء والفتيات، وقدموا توصيات بشأنها. كما أصرت اليونيسيف على أن تصل المساعدات المقدمة لإغاثة ضحايا الجفاف إلى النساء والفتيات والصبية.

٦٢ - استطاع برنامج الأغذية العالمي، تحت مظلة برنامجه المتوازيين المعروفين بـ "عمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة" و "عملية الطوارئ الخاصة بضحايا الجفاف"، أن يزود بالمساعدات الغذائية عددا بلغ مجموعه ١٢٢ ٦٥٠ ٢ شخصا من أضعف سكان أفغانستان، من بينهم ٨٣٨ ٨٢٦ امرأة و ١٠٦٠ ٠٤٨ طفلا، يمثلون ٧٢ في المائة من مجموع الأشخاص الضعفاء الذين يمددهم برنامج الأغذية العالمي بالعون. وقامت مفتشات للمعونات الغذائية بعمليات رصد مكثفة لبعض مشاريع المساعدات الغذائية في المناطق الحضرية للتأكد من توافر الإمكانيات أمام النساء والأطفال للحصول

المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقصد إشراك المزيد من النساء. ومع ذلك، لا تزال هنالك مقاومة ثقافية وسياسية شديدة لإشراك المرأة الأفغانية في مختلف مستويات الدورة البرنامجية. وأثبت برنامج القضاء على الفقر وتمكين المجتمعات المحلية أن المجتمعات المحلية الريفية المستقرة تستطيع أكثر من أي وقت مضى طلب الخدمات من السلطات، بما في ذلك خدمات تعليم البنات.

٥٨ - يهدف برنامج الإنعاش الريفي الأفغاني التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دعم اشتراك المجتمع المحلي، وتحسين أحوال المعيشة والرفاه البشري لصالح أعضاء المجتمع المحلي الريفي، ولا سيما النساء، وتعزيز زيادة الاستفادة بالأصول الإنتاجية وفرص التكسب. وينفذ البرنامج بواسطة تنمية المهارات وخطط القروض الصغرى التي يديرها المجتمع المحلي. ويهدف البرنامج، حيثما أمكن، إلى تنظيم لجان مستقلة معنية بتنمية قدرات المرأة، في محاولة لكفالة إشراكها في التخطيط لمشاريع الهياكل الأساسية وتنفيذها. وكانت المرأة هي هدف معظم أنشطة البرنامج في مجال القروض الريفية والأنشطة المدرة للدخل.

٥٩ - ينظم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في شتى المناطق الحضرية بأفغانستان، في إطار برنامجه الخاص بتنمية المجتمعات المحلية "محافل مجتمعية" يؤكد من خلالها عملية تشاركية لاتخاذ القرارات. ومن بين المحافل الستين التي نظمت حتى اليوم، تتولى المرأة بصورة كاملة تسيير وإدارة ٢٤ محفلا. ومن المعتزم زيادة عددها. وعلاوة على ذلك، يجري العمل على تنظيم مجموعة مختلفة من الأنشطة الصحية والتعليمية تحت مظلة هذه المحافل. ومتوسط عدد المنتفعين بها من النساء أكبر من نظرائهن الرجال.

٦٠ - كما اهتمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بوجه خاص بمعالجة احتياجات المرأة من خلال



يجري التخطيط لتنظيم برنامج تدريب إضافي للموظفين فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية. وتعتزم اليونيسيف تنظيم برامج تدريب للصحفيين بشأن قضايا التنمية المتعلقة بالأطفال والنساء، وتقديم الدعم إلى الشبكة التلفزيونية الوحيدة المتبقية في هذا البلد، في بداخشان. ويساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع مشروع التعليم في أفغانستان التابع لهيئة الإذاعة البريطانية، في توسيع دائرة فهم الحقوق الإنجابية للمرأة ونشر المعلومات الصحية.

٦٥ - ووضع برنامج تدريبي شامل متعلق بحقوق الإنسان من أجل العاملين في مجال تقديم المعونة تكفلت بتغطيته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، وافتتح المشروع في أيار/مايو ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن الاعتمادات المالية الخاصة به قد وردت، فإن البطء الذي اتسم به تدبيرها وصرفها قد أخر سير التدريب. وتقديم المساعدات الإضافية سيساعد على ضمان الحفاظ على الزخم الجاري<sup>(٣٦)</sup>. وقد بدأت المستشارية المعنية بالقضايا الجنسانية سلسلة من الحلقات التدريبية المتعلقة بالشؤون الجنسانية من أجل موظفي الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، نُظم بعضها لأجل موظفي البرمجة في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأغذية العالمي في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٩.

٦٦ - أسهم الاحتفال بمناسبات خاصة، مثل يوم المرأة الدولي واليوم الدولي للأطفال المعوقين إسهاما عظيما في نشر الوعي بحقوق الإنسان المقررة للمرأة. ففي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، جرى، للمرة الأولى خلال عهد طالبان، احتفال رسمي علني بيوم المرأة الدولي في كابل حضرته ٧٠٠ امرأة من جميع الأعمار، ومنهن أساتذة جامعات ومهندسات ومدرسات وطبيبات وممرضات وناظرات مدارس سابقات. وكُرمت عشر نساء منهن بجوائز مقدمة من الجهتين المنظميتين للاحتفال، وهما منظومة الأمم المتحدة وسلطات طالبان التي

على الإمدادات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي للنساء والأطفال والانتفاع بها. وعلاوة على ذلك، يسعى برنامج الأغذية العالمي، في حدود قدراته الممكنة، إلى بناء مستويات طبية من أجل توفير الرعاية الصحية للنساء والأطفال، ومدارس للفتيات وأقسام للولادة في المستشفيات، وكلها مشاريع مخصصة برمتها أو إلى حد بعيد لصالح المرأة. وفي شهري تموز/يوليه وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، نظم برنامج الأغذية العالمي حلقتي عمل من أجل جهات التنسيق التابعة له المعنية بالشؤون الجنسانية بهدف رسم استراتيجية لتوسيع دائرة استفادة المرأة من أنشطته.

٦٣ - وحسبما ذكر من قبل، أقامت المنظمات غير الحكومية أيضا عددا من المشاريع التي تستهدف على وجه التحديد مصلحة المرأة، منها مثلا مشاريع تعليمية وأخرى للتوعية الصحية وأنشطة مدرة للدخل، وهي تقدم دعما قيما لجهود الأمم المتحدة ذات الصلة وتكمل عملها. بيد أن مشاركة النساء في أنشطة البرامج التي تنفذها الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة محدودة بشدة، بسبب القيود التي تفرضها طالبان على توظيف النساء وعلى تحركاتهن.

### دال - نشر الوعي بحقوق الإنسان المقررة للمرأة، وتعزيز تلك الحقوق

٦٤ - تنظم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية دورات تدريبية بشأن حقوق الطفل والمرأة واللاجئين. وتضمن ذلك، على سبيل المثال، قيام اليونيسيف بتدريب ما يزيد على ٣٠٠٠ شخص فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل في ست مناطق في أفغانستان منها ما هو خاضع لطالبان ومنها ما لا يخضع لها، كما دعمت اليونيسيف أنشطة التوعية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتواصل العمل على بناء القدرات الداخلية في إطار برامج تُعد وفق نهج قائم على الحقوق، كما



٦٩ - وعلى الرغم من أن البروتوكول الأمني التكميلي المبرم مع طالبان في آذار/مارس ١٩٩٩ ما زال يمثل الإطار الذي يضمن السماح للوكالات بالعمل بفعالية وفي أمان تام، فإن تنفيذه ما زال أمرا تكتنفه مشاكل. وقد وضعت عقب صدور مرسوم تموز/يوليه حدود دنيا لمتطلبات التشغيل اللازمة للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. والنقاش جار مع سلطات طالبان لتأمين موافقتها عليها. وأمن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مرهون بالمناخ السياسي العام، بما في ذلك تأثير التدخلات الخارجية المحتملة التي لا حيلة لهؤلاء الموظفين في منعها، مثل القصف بالقذائف، وفرض الجزاءات، وهلم جرا. والشواغل الأمنية عامل مبط من حيث القدرة على الحفاظ على وجود كاف وضمان تنفيذ البرامج في الوقت المناسب.

**واو - توظيف النساء وتوزيعهن على الأماكن المناسبة**  
٧٠ - إن التقسيم الصارم للأدوار المنوطة بالرجل والمرأة في أفغانستان يخلق وضعاً يتعذر فيه التعامل مع المرأة الأفغانية إلا عن طريق موظفات دوليات ووطنيات. ومن ثم، يغدو توظيف وكالات الأمم المتحدة للنساء شرطاً ضرورياً لكي تؤدي جميع البرامج التي تعالج احتياجات المرأة الأفغانية وظائفها.

٧١ - وعلى الرغم من أن وكالات، مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، قد بذلت جهوداً مضيئة لتحسين التوازن بين أعداد النساء والرجال في صفوف العاملين بها من موظفي الفئة الفنية الدوليين والوطنيين، فإن الوصول إلى حد التساوي المنشود لم يتحقق بعد. وعلاوة على ذلك، ما زال جميع رؤساء وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان من موظفي الفئة الفنية الذكور، كما كان الحال في عام ١٩٩٧.

#### **زاي - توافر الموارد وتوزيعها**

٧٢ - يمثل نقص التمويل قيدا أساسيا يعرقل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لمواطني أفغانستان من النساء وكذلك

أبدت تعاوناً وثيقاً في هذا الشأن. وأدلى ممثل عن الملا عمر، زعيم حركة طالبان، ببيان في الاحتفال. وغطت الحدث 'إذاعة الشريعة'، وهي محطة الإذاعة الرسمية لطالبان. وسُمح لعدد كبير من وسائط الإعلام الدولية بتغطية الاحتفال وإجراء مقابلات مع أية شخصية من الشخصيات النسائية الحاضرة يقع عليها اختيارها. وفي نهاية الاحتفال، أُعلن عن الإفراج عن ست سجينات بمناسبة يوم المرأة الدولي.

#### **هاء - سلامة الموظفين وتنقلاتهم**

٦٧ - ما زالت الشواغل الأمنية تمثل واحداً من أهم الأسباب المعرقة لتقديم المساعدات الإنسانية وللوصول إلى المرأة الأفغانية. فالمناخ السياسي غير المستقر والصراع المستمر يجعلان من توصيل المساعدات أمراً بالغ الصعوبة، بل وفي بعض الأحيان مهمة حافلة بالخطورة. ومما يبين المخاطر التي يتعرض لها موظفو الهيئات الإنسانية في كل يوم قيام جماعة مسلحة بمحاولة الهوية باغتيال سبعة موظفين أفغان كانوا يعملون في برنامج التوعية بالألغام الذي تدعمه الأمم المتحدة في غرب أفغانستان في مطلع العام الماضي<sup>(٣٧)</sup>.

٦٨ - علاوة على ذلك، فإنه في بيئة لا تسمح بالاتصال بالمرأة الأفغانية إلا عن طريق موظفات لا يمكن التهوين بأي حال من أهمية الإلغاء التام لجميع القيود التي تحد من توظيف النساء وتعزل حرية حركتهن. وكان على رأس المواضيع التي نوقشت مع السلطات في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، فتح المجال أمام برامج الأمم المتحدة والعاملين للاتصال بجميع قطاعات السكان التي هي بحاجة إلى المساعدة ورفع القيود التي تعرقل التعامل معها، وتشمل تلك القطاعات أضعف فئات السكان والتي من قبيل الأسر التي ترأسها نساء والمسنين والمعوقين والأطفال والجماعات المهمشة والأقليات، بما في ذلك اللاجئين. وتشدد جميع وكالات الأمم المتحدة في المطالبة بتوفير السلامة لموظفيها وتأمين حرية الحركة لهن.



المقترحة، أضعف عناصر تلك المقترحات. وقد أوضحت اليونيسيف أن هناك حاجة إلى تقييم الجوانب الجنسانية لمشكلة الجفاف التي تعاني منها أفغانستان. كما يلزم وضع خطط تدريبية خاصة بوكالات الأمم المتحدة لكي تدعم في برامجها عناصر الرصد والتقييم وقياس قوة التأثير، بما في ذلك القدرات الخاصة برصد الأبعاد الجنسانية وقياس قوة التأثير.

٧٥ - ومن ثم، فإن من التطورات الجديدة بالترحيب إنشاء وحدة رصد استراتيجية مستقلة لتوفير المؤشرات والبيانات الأساسية التي يمكن بناء عليها قياس مدى التقدم المحرز بشأن القضايا الأساسية، بما في ذلك قدرة دوائر تقديم المساعدات على معالجة احتياجات أضعف الجماعات. والاتجاه متزايد نحو مراعاة التصنيف في إعداد الإحصائيات السكانية لأجل تحديد أعداد النساء وأفراد الجماعات الأخرى الضعيفة تحديداً أوضح وتوجيه المساعدات إليهم بصورة أدق<sup>(٤١)</sup>. كما يوجد تنسيق متزايد في مجال الإعلام والنشر.

٧٦ - وتقوم مستشارة الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية بإعداد مجموعة منقحة من مؤشرات تعميم المنظور الجنساني مستمدة من المبادئ التوجيهية التي أعدتها البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية في عام ١٩٩٧. وسوف توزع مجموعة المؤشرات تلك في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لكي تستعرضها وكالات الأمم المتحدة وتقرها. ومن المتوقع أن تعزز مجموعة المؤشرات هذه نشاط آليات الرصد القائمة في مجال المتابعة والتقييم.

#### خامسا - ملاحظات ختامية

٧٧ - توشك أفغانستان على الوقوع في إسهار كارثة إنسانية، حيث لا تبدو في الأفق أي بشائر للسلام، ويستمر تدهور الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية (إلى حد يهدد بالخطر بقاء الشعب الأفغاني نفسه)، لا سيما بسبب الجفاف وانحيار منظومتي التعليم والرعاية الصحية وانعدام الحكم

من الرجال. وقد أوضحت الجهات المقدمة للمعونة أنهما تواجه صعوبات في تدبير الموارد الكافية لتنفيذ برامجها. كما ذكر الأمين العام، في تقرير له صدر مؤخرا، أن النقص الخطير في الموارد يعني غالبا عجز الوكالات الإنسانية عن تلبية "الاحتياجات الماسة التي تعرض حياة الناس للخطر". وناشد المانحين الاستجابة بسخاء لطلبات المساعدة<sup>(٣٨)</sup>.

ولم يسهم المانحون إلا بمبلغ ١٠٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من مبلغ الـ ٢٢١ مليون من دولارات الولايات المتحدة الذي كان مطلوبا في مطلع عام ٢٠٠٠، أي بنسبة ٤٨ في المائة<sup>(٣٩)</sup>. ومن ثم، فإن الأنباء التي تفيد بتضاؤل المساعدات الدولية بسبب وهن المانحين تشير الانزعاج في أوساط كثيرة، من بينها اللاجئون والبرامج المتعلقة بإزالة الألغام وبالمخدرات.

٧٣ - وظلت الجهات المقدمة للمعونة تزود أفغانستان بما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار سنويا خلال العقد الأخير. وخصص جل هذه المساعدات للبرامج الإنسانية وبرامج الطوارئ القصيرة الأجل، ولذلك عاجلت المساعدات الدولية المشاكل الإنسانية ووفرت السبل اللازمة لتلافي وقوع كوارث إنسانية خطيرة لكنها لم تسمح بأنشطة مستدامة متوسطة الأجل تهيئ البيئة المواتية لإصلاح القطاعين الاجتماعي والإنتاجي في ذلك البلد، ومن ثم تحسين وضع المرأة هناك<sup>(٤٠)</sup>.

#### حاء - توليد البيانات والمعلومات المعرفية وتوزيعها

٧٤ - إن قلة التقارير والوثائق المتعلقة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات أمر ملحوظ على الصعيد البرنامجي. وقلما توجد دراسة استقصائية لتقييم آثار البرامج التي تستهدف المرأة، أي آثارها في القرى أو على صعيد المقاطعات أو على الصعيد الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن عناصر الرصد وتقييم الآثار عادة ما تكون، هذا إن أدرجت في المشاريع



ال محلية. فلا يمكن تحقيق تقدم ملموس في مجال النهوض بالمرأة عن طريق البرامج القصيرة الأجل التي تهدف إلى كبح الأزمات. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الحالي القصير الأجل ليس قاصرا فحسب عن تلبية احتياجات المرأة الأفغانية، بل لا يتيح أيضا إمكانية التخطيط الاستراتيجي أو البرمجة الطويلة الأجل للتصدي لمشكلة التمييز بين الجنسين في هذا البلد.

٧٩ - وتبذل الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة جهودا لأجل تحسين البرمجة وتعزيز آليات التنسيق والرصد؛ وقد أسهمت هذه الجهود إلى حد ما في إيجاد نهج ذي مبادئ يقوم على أساس أكثر توافقا وتوحدا. وأصبحت جميع الجهات الفاعلة في مجال الأنشطة الإنسانية تدرك بصورة متزايدة أهمية إشراك المرأة والفتاة الأفغانيات في برامجها كشرط أساسي لنجاح هذه البرامج. ويوجد حاليا عدد من الآليات لربط السياسة الجنسانية بإجراءات فعلية، كما يجري وضع مجموعة من المؤشرات الجنسانية. وأنشئت آلية رصد مهمتها مراقبة مدى الامتثال للسياسة الجنسانية والاستراتيجية الجنسانية، لا سيما تحديد أوجه عدم الاتساق بين السياسات الجنسانية للوكالات وتنفيذ تلك السياسات في سياق العمل الميداني التنفيذي. وأصبحت الوكالات أكثر وعيا بالقضايا الجنسانية وأشد حساسية للتمييز بين الجنسين ولانتهاكات حقوق الإنسان. واعتمد عدد من النهج المبتكرة، بما في ذلك الإمكانيات المتعلقة بعمالة المرأة المتاحة عن طريق الأسرة الممتدة الأفغانية، وتكملة الأنشطة التي يزاؤها الرجل بمشاريع موازية تضطلع بها المرأة، وجعل المشاريع المتعلقة بالمرأة إقليمية. وتتزايد مشاركة الوكالات والمنظمات غير الحكومية في جهود الدعوة المبذولة بشأن مشاكل المساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، لا يوجد تمييز بين الجنسين فيما تقدمه الأمم المتحدة إلى الرجال والنساء الأفغان من مساعدة لإنقاذ الأرواح. وعلاوة على ذلك،

النظامي. والنساء بوجه خاص معرضات لهذه الأخطار نتيجة لوضعهن الاجتماعي في المجتمع الأفغاني، الذي اتسم تاريخيا بالطابع المحافظ في معايير وتقاليده الثقافية وبشدة تقسيم الأدوار بين الجنسين. وباستيلاء حركة طالبان على كابل في عام ١٩٩٦، أسبغت السلطات طابعا مؤسسيا على التمييز بين الجنسين بإصدار عدد من المراسيم التي تفرض قيودا شديدة على حرية المرأة في التنقل والاشتراك في الجمعيات والمشاركة في الحياة العامة. وتُبرت بشدة فرص وصول المرأة إلى التعليم والرعاية الصحية والعمالة والحياة العامة. وهذه المراسيم، وبصفة خاصة الحظر الذي فرضته طالبان على عمالة المرأة، لا تنتهك فحسب حقوق الإنسان المقررة للمرأة، بل تضع أيضا عقبات هائلة أمام الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة من أجل تحسين وضع المرأة والفتاة. وعلى الرغم من حدوث بعض التغيرات غير المطردة، لم يطرأ تحسن ملحوظ على الوضع العام للمرأة الأفغانية منذ الزيارة التي قامت بها في عام ١٩٩٧ البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية، بل إن هذا الوضع قد ساء.

٧٨ - ومن ثم، فإن الوضع العام للمرأة لا يزال على حالة لا يمكن قبولها ويستلزم من المجتمع الدولي اهتماما مطردا. وكما ذكر في النداء الموحد من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠١، فإنه في حين أقر العالم بالحاجة إلى المساعدة التي تقدم لإنقاذ الأرواح فإنه لا يبدو مستعدا للاعتراف بالحاجة الماسة للأفغان - وخصوصا النساء والفتيات - إلى الرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمالة المنتجة وإلى أعمال حقوقهم الإنسانية. ويلزم بصورة عاجلة تقديم الدعم لبرامج المساعدة التي لا تقيم الحياة فحسب بل تعطي أيضا أملا في مستقبل جدير بالحياة<sup>(٤٢)</sup>. وهناك حاجة إلى المشاركة بجهود متوسطة الأجل من جانب الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة لتيسير عملية بناء القدرات في المجتمعات



جماعية إلى تعيين "حد نهائي" واضح للموقف على الصعيد العملي يتم عنده التصدي لأي مزيد من الانتهاكات الصارخة التي تتحدى المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين بدرجة يستحيل عندها أي قدر آخر من التعاون الإنساني.

٨١ - ومع ما تبديه الأمم المتحدة بكل وضوح من تصميم راسخ على التمسك بمبادئها، فإنها تبذل الجهود لأجل توسيع نطاق الحوار مع طالبان وتمهيد الطريق أمام إمكانية تحسين الاتصال بالسلطات بهدف صريح هو تحسين حالة المرأة والفتاة. وهذا الحوار المستمر مع السلطات الأفغانية، الذي يتكلم فيه المجتمع الدولي بصوت واحد، أمر لازم لإبراز الحاجة العاجلة إلى التقيد بالقواعد والمعايير المقبولة دولياً. وحركة طالبان، مدفوعة برغبتها القوية في الاعتراف الدولي بها، ليست غير عابئة بكيفية التصور السائد عنها داخل المجتمع الأفغاني ولدى العالم الخارجي. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللجهات المقدمة للمعونة التماس السبل والوسائل الكفيلة بتيسير الحوار المستمر بشأن قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين مع القيادات السياسية والدينية داخل حركة طالبان. وعلاوة على ذلك، يلزم وضع برامج تنطوي على مراعاة الاعتبارات الثقافية لتوعية المسؤولين وموظفي الوزارات الأفغان والإدارات الفنية الأفغانية بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

٨٢ - وقد نوهت البعثة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية الموفدة إلى أفغانستان في عام ١٩٩٧ بالدور البالغ الأهمية للموظفات الدوليات في مجال التنفيذ الفعال لبرامج الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن الموظفات يوفرن روابط حيوية وفريدة في كثير من الأحيان بالمجتمع المحلي بوجه عام، وبالنساء والفتيات الأفغانيات بوجه خاص. وعلى الرغم مما تبذله وكالات الأمم المتحدة من جهود لتوظيف مزيد من النساء، لم يتحقق بعد هدف توزيع

تحقق شيء من التحسن في وضع المرأة الأفغانية، من حيث إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية على وجه الخصوص. وفي حين أن هذا التقدم لا يمثل حلاً كلياً، فإنه يوفر أساساً ممكناً لإحداث التغيير. بيد أن الشوط لا يزال طويلاً.

٨٠ - ولم تعالج بعد العراقيل المتصلة بإدراج المعايير الدولية لمعاملة المرأة والفتاة في عملية تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان. فتنفيذ النهج المؤسس على المبادئ إزاء قضايا المساواة بين الجنسين، بما يتسق مع الإطار الاستراتيجي لأفغانستان، لا يزال معرقلاً، لا بفعل السياسات التي تنتهجها السلطات فحسب، بل بسبب الخلافات بين الجهات المقدمة للمعونة أيضاً. وأحد الدروس المستفادة في هذا الصدد هو أن الفهم الأكثر تعمقاً لأفغانستان وللسياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لذلك البلد ينبغي أن يكون الأساس الذي تستند إليه المبادرات المتصلة بنوع الجنس. وبالنظر إلى الاستهانة الصارخة من جانب السلطات الأفغانية بالحقوق الإنسانية المقررة للمرأة في سياق يسوده الفقر المدقع والحرمان، لا يزال على وكالات الأمم المتحدة والجهات المقدمة للمعونة أن تجابه التحدي المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تبديد أوجه التعارض بين تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان من ناحية، وإنقاذ الأرواح بتوفير الاحتياجات البشرية الأساسية من ناحية أخرى. ومع أن النهج العملي المقترح من جانب البعثة المشتركة بين الوكالات في عام ١٩٩٧، الذي يقضي بوجوب تأمين الحق في الحياة مع التصدي في الوقت نفسه للتمييز المتأصل ضد المرأة، يحظى بالقبول على نطاق واسع لدى الأمم المتحدة ومجتمع المانحين ومعظم المنظمات غير الحكومية، فإنه لم يوضع بعد موضع التطبيق على الصعيد التنفيذي. وعلى وجه التحديد، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة أن تعتمد بصفة



ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٣) البيان الصحفي SC/6816 المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠.

(٤) بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن، S/PRST/2000/12، الصفحة ١.

(٥) انظر على سبيل المثال: E/CN.4/1999/40 (آذار/مارس ١٩٩٩) و A/54/422 (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)، و E/CN.4/2000/33 (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، و A/55/346 (آب/أغسطس ٢٠٠٠).

(٦) William Maley, "Women and Public Policy in Afghanistan: A comment". World Development 24, no.1, 1996: 203-206.

(٧) مشار إلى ذلك في تقرير من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان بشأن "آثار جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الفئات الضعيفة وعلى الجانب الإنساني في أفغانستان"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(٨) انظر: A/54/791-S/2000/205 (١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠)، و A/54/918-S/2000/581 (١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)، و A/55/393-S/2000/875 (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، و A/55/633-S/2000/1106 (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

(٩) انظر على سبيل المثال: تقرير من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان بشأن "آثار جزاءات الأمم المتحدة على الفئات الضعيفة وعلى الجانب الإنساني في أفغانستان"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

(١٠) انظر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(١١) انظر - Julie A. Mertus, War's Offensive on Women: The Humanitarian Challenge in Bosnia, Kosovo and Afghanistan (Kumarian Press, West Hartford, CT, 2000). "Afghanistan: Women survivors of war under the Taliban", by Judy A. Benjamin.

(١٢) نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠١.

(١٣) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، A/55/542، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الفقرة ٥٩.

(١٤) تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، A/55/633-S/2000/1106، الفقرة ٦٨.

الوظائف بين الرجال والنساء بنسبة ٥٠/٥٠ الذي حددته الجمعية العامة. وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى توظيف المزيد من النساء ذوات المؤهلات، ولا سيما على مستوى صنع القرار. ولا تزال شواغل الأمن وقيود التنقل تُوجد عقبات كبرى أمام تقديم المساعدة. وبدون الإزالة الكاملة لجميع القيود المفروضة على عمالة المرأة الأفغانية وعلى حريتها في التنقل، سيظل من المستحيل الوصول إلى آلاف النساء المحتاجات احتياجا بالغاً إلى المساعدة، بل وبمجرد الاتصال بمن.

٨٣ - ولا ريب في أن أهم قضيتين من قضايا السياسة العامة التي ستواجه المجتمع الدولي في هذا المجال هما إنهاء الحرب الأفغانية وتفادي وقوع الكارثة الإنسانية التي أصبحت وشيكة. والسعي إلى تحقيق السلام والتنمية والمساواة بين الجنسين في أفغانستان، الذي سيكون طويلاً وشاقاً في الوقت نفسه، يحتاج إلى انتهاز المجتمع الدولي استراتيجية شاملة لأجل التوصل إلى حل دائم. وقد ترغب لجنة وضع المرأة في أن تبقى قضية المرأة والفتاة في أفغانستان قيد الاستعراض بهدف مراقبة جهود الأمم المتحدة وجهات تقديم المعونة الرامية إلى تمكين المرأة الأفغانية، سياسياً واقتصادياً، كي تسهم على قدم المساواة في جهود بناء السلام والإنعاش في البلد.

#### الحواشي

(١) تقرير بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية الموفدة إلى أفغانستان، ١٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. (انظر موقع Women Watch على الشبكة الحاسوبية: [WWW.un.org.women Watch/news/archive.html](http://WWW.un.org.women Watch/news/archive.html)).

(٢) مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قدمت مدخلات من أجل هذا التقرير هي المؤسسات التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي،



- (١٥) المستقبل المرتقب لأفغانستان، تقرير من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم لأفغانستان، نيسان/أبريل ١٩٩٩، الصفحة ٣ (من النص الإنكليزي).
- (١٦) UNDP, report prepared by Paula R. Newburg, "Principles, capacity-building, and gender in Afghanistan" (1 May 1998).
- (١٧) انظر: تقرير من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة لأفغانستان بشأن "آثار جزاءات الأمم المتحدة على الفئات الضعيفة وعلى الجانب الإنساني في أفغانستان".
- (١٨) انظر تقرير الأمم المتحدة المعنون "المرأة في العالم، عام ٢٠٠٠؛ اتجاهات وإحصاءات" (ST/ESA/STAT/SER.K)WWW/16.
- (١٩) نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠١، الصفحة ٨ (من النص الإنكليزي).
- (٢٠) تقرير أعدته مستشارة الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية في أفغانستان "حالة المرأة والفتاة في أفغانستان"، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
- (٢١) انظر: تقرير الأمم المتحدة المعنون "المرأة في العالم، عام ٢٠٠٠".
- (٢٢) انظر الحاشية ٢٠.
- (٢٣) صندوق الأمم المتحدة للسكان، "حالة سكان العالم ٢٠٠٠: العيش معاً، ولكن في عالمين متباعين: الرجل والمرأة في زمن التغير".
- (٢٤) انظر على سبيل المثال: التقرير الذي أعدته منظمة "الأطباء المدافعون عن حقوق الإنسان"، حرب حركة طالبان على المرأة: أزمة في مجالي الصحة وحقوق الإنسان في أفغانستان"، ١٩٩٨، والتقرير الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه عن بعثتها إلى باكستان وأفغانستان، ١٣-١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، (E/CN.4/2000/68/Add.4)، الفقرة ٢٧.
- (٢٥) انظر الحاشية ٢٠.
- (٢٦) مستشارة الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية في أفغانستان، "حالة صحة المرأة وتعليمها وعمالها المدرة للدخل في أفغانستان: منظور جنساني"، تقرير من إعداد اجتماع مجموعة الدعم الأفغاني، أوتواوا، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.
- (٢٧) تقرير الأمين العام عن المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها، A/55/348، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الفقرة ٨٣.
- (٢٨) انظر الحاشية ٢٠.
- (٢٩) تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، الوثيقة A/54/791-S/2000/205 المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، الفقرة ٤٥.
- (٣٠) نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠١، الصفحة ١٧ (من النص الإنكليزي).
- (٣١) اجتماع مجموعة الدعم الأفغاني، استكهولم، ٢١-٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ورقة معلومات أساسية من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة.
- (٣٢) انظر على سبيل المثال: "War's Offensive on Women"، Benjamin, 2000, p.p. 53-60.
- (٣٣) تقرير الأمين العام عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان E/CN.4/SUB.2/2000/18، الفقرة ٥١.
- (٣٤) نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أفغانستان لعام ٢٠٠٠، استعراض منتصف المدة.
- (٣٥) تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، A/54/918-S/2000/581، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الفقرة ٧.
- (٣٦) انظر الحاشية ٣٤.
- (٣٧) تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، A/55/393-S/2000/875، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الفقرة ٩.
- (٣٨) المرجع نفسه، الفقرتان ٣٨ و ٥٢.
- (٣٩) انظر الفقرة ٣٠.
- (٤٠) انظر الفقرة ٢٠.
- (٤١) اجتماع مجموعة الدعم الأفغاني، أوتواوا، ٨-٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ورقة معلومات أساسية من إعداد مكتب منسق الأمم المتحدة بشأن البرمجة المشتركة القائمة على المبادئ.
- (٤٢) انظر الحاشية ٣٠.